محليات

إنشاء مركز لبحوث مصادر التلوث الكهرومغناطيسي في اليمن

■ صنعاء-«الميثاق»:

■ أوصى المشاركون في الندوة الدولية حول الطرق السليمة للتعامل مع مصادر الاشعاعات الكهرومغناطيسية- المنعقدة الأسبوع الماضي بصنعاء- على أهمية التزام شركات الهاتف النقال العاملة في اليمن بوضع تشريعات ومعايير تستهدف تحقيق سلامة وصحة المستخدم لخدمة الهاتف الخلوي وجميع المواطنين من المصادر الاشعاعية التي تصدرها المحطات اللاسلكية.ونتيجة للتطورات المتسارعة في عالم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تتزايد معها خطورة تلك الاشعاعات على الانسان والبيئة وامكانية الاصابة بها، وللأهمية البالغة في اكتشاف تلك المخاطر فقد أكد المشاركون على أهمية انشاء مركز للدراسات والبحوث في اليمن يهتم بكل ما يتعلق بمصادر التلوث الكهرومغناطيسي يعتبر نواة واسهاماً علمياً عربياً سيما في ظل احتدام الجدل والاختلاف في نتائج البحوث والدراسات مما يجعل من العسير التوصل الى نتيجة حاسمة حول خطورتها والآثار السلبية على صحة الانسان وعلى البيئة.

وأكد المشاركون على الجهات المعنية تكثيف جوانب التوعية بين مواطنيها حول الطرق السليمة للتعامل مع الأجهزة التي تعمل على توليد الموجات الكهرومغناطيسية، وتشجيع البحوث والدراسات حولها.

موانئ الأحمر تطالب تعويضاً بمبلغ ٢٠٥ ملايين دولار

■ «الميثاق» - خاص

طالبت المؤسسة العامة لموانئ البحر الاحمر احدى الشركات المحلية دفع مليونين ونصف المليون دولار تكاليف اعادة الرصيف الأول لميناء الصليف الى الخدمة كونهم الوكلاء الملاحيين للباخرة «البنمية» التي صدمت الرصيف منتصف الشهر الماضي اثناء محاولتها اقراغ شحنتها من القمح التابعة لهم.

وبحسب التقديرات الأولية لخبير فرنسي تم استقدامه من شركة عالمية متخصصة في انشاء الارصفة فإن كلفة اصلاح الرصيف واعادة تأهيله تصل الى٢,٥ مليون دولار بعد ان قام بمساعدة خبراء وغواصين يمنيين باجراء المسوحات اللازمة والتصوير تحت الماء لتقييم الاضرار وتقدير التكاليف.

وكانت الباخرة (YICK- ZAO) والتي كانت تقل على متنها ٣٥ ألف طن من القمح قد اصطدمت بالرصيف الأول لميناء الصليف محدثة فيه اضراراً بليغة بمساحة ٢٠ متر وعلى امتداد ١٩٠ متر من بدايته وذلك في ١٧ ابريل الماضي وتم على اثر ذلك احتجاز تلك السفينة.

مؤتمر محامي صنعاء يوليو القادم

■ صنعاء-«الميثاق»:

■ تعقد نقابة المحامين اليمنيين فرع صنعاء مؤتمرها العام الخامس في الفترة ٢٥-٢٦ يوليو المقبل.

وفي تصريح لـ«الميثاق» أوضح الاستاذ عبدالله راجح رئيس النقابة أن المؤتمر سيركز نقاشاته على كيفية النهوض بمهنة المحاماة كجزء مكمل للعدالة وتحقيقها.. كما سيقف على الوضع الحالي للمهنة وتشخيصه بشكل علمي وبما يضمن وضع الحلول الايجابية المناسبة.. الى جانب مناقشة هموم المحاماة والمحامين بشكل خاص وما يتعرضون له من اعتداءات مستمرة من قبل أعضاء النيابة وغيرهم.. وكذا مناقشة عدد من القوانين في سبيل وضع الملاحظات واستيعابها في التعديلات المتوقعة من قبل مجلس النواب على قانون المحاماة كما سيتم مناقشة تقارير الادارات ذات العلاقة والخروج بقرارات ناجعة تصب في خدمة المهنة وممارسيها. لافتاً الى ما بشكله هذا المؤتمر من محطة تقييم للمهنة لإثرائها وتطويرها والارتقاء بها الى مكانتها اللائقة.

أصدق التهاني
وأرق التبريكات
الصادقة من الأعماق نزفها
للعميد الركن/
علي صالح الأحمر
مستشار ومدير مكتب القائد
الأعلى للقوات المسلحة
بمناسبة ترقيته الى
رتبة اللواء.
المهنئون:
العقيد محمد عبدالله فتح
نائب مدير العلاقات العامة
بالمؤسسة الاقتصادية

قضية خرجت عن نطاق السيطرة:

أراضي الحديدة.. عبث بلاحدود.. ونزاعات لاتتوقف!!

■ كل يوم وآخر تزداد مشاكل الأراضي بالحديدة التي تسببت بمقتل ٦ أشخاص منذ بداية العام الجاري الذي تصاعدت معه وتيرة النزاعات التي غالباً مايكون طرفاها مواطنين أو تكون الدولة ممثلة بمكتب الهيئة العامة للأراضي والمساحة طرفها الثاني.

ولكن في الآونة «هطلت» كالمطر جمعيات سكنية اسسها أشخاص بسطو على مساحات شاسعة لاتزال محل نزاع اطراف عدة ويزعم مؤسسو هذه الكيانات انهم سيقومون بمنح الموظفين والمواطنين قطع أراضي بالتقسيط المريح، الكثير من المواطنين لدفع مبالغ كبيرة لهذه الكيانات المسماة جمعيات سكنية، التي تدغدغ عواطفهم وكأنها- أي الجمعيات- المنقذ لهم والمحقق لأحلامهم السكنية غير مبالين بالتحذيرات التي اطلقها مكتب الأراضيفي الحديدة الذي اتهم مسئولو الأراضي بالنصب والاحتيال على المواطنين، على أساس أن كل الأراضي التي يدعون ملكيتها هي مملوكة للدولة ولايمكن التفريط بها.

■ الحديدة وليد غالب

مكتب الشئون الاجتماعية والعمل هو الآخر يؤكد عدم شرعية هذه الكيانات وعدم جواز تسميتها جمعيات سكنية ويقول المهندس/ محمد حجر- مدير عام المكتب: إننا لم نصرح لأية جمعية سكنية من تلك الجمعيات وهي جمعية «الأمل السكنية»، جمعية «أبو حلفه»، جمعية «شهداء الواجب»، جمعية «١٧ يوليو» السكنية للتربويين، جمعية نشطان السكنية وغيرها.

ويضيف حجر: إن هناك تنسيقاً بيننا وبين فرع الهيئة والمجلس المحلي بالمحافظة من أجل ضبط هؤلاء الأشخاص الذين يقومون بالنصب على المواطنين تحت مسمى جمعيات سكنية واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم ونحن نتطلع إلى تعاون المواطنين من ضحايا هذه الجمعيات الوهمية بتقديم شكاوى رسمية ومعلومات عن الأشخاص الذين احتالوا عليهم.وحذّر مدير عام مكتب الشئون الاجتماعية والعمل من وقوع مزيد من الضحايا.

أمام القضاء

● علي محمد محسن- مدير الرقابة والتفتيش بأراضي الحديدة يحمّل الواقفين وراء هذه الجمعيات الوهمية الجانب الأكبر من مسئولية مايحدث من نزاعات ومشاكل ويتهمهم بمحاولة نهب أملاك الدولة والنصب على المواطنين والضحك عليهم.

مستغرباً من انجرار أعداد كبيرة وانخراطهم ضمن هذه الكيانات الوهمية ودفع أموالهم مقابل وعود وأوهام بدون أي ضمانات يمكن ان تعيد لهم حقهم في حالة عدم الإيفاء بتوفير الأراضي.

ويقول محسن: نحن لم ولن نقف مكتوفي الأيدي أمام ممارسات هؤلاء الأشخاص المعتدين على أملاك الدولة، وهناك اجراءات عدة تم اتخاذها بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية، فلقد قمنا برفع قضايا لدى المحكمة المختصة ضد اربع جمعيات وهمية تم احالتها للقضاء هي جمعية الأمل، جمعية أبو حلفه، جمعية نشطان.. وهي التي استكملنا جمع ملفات الدعوى القضائية المتضمنة الوثائق والسندات والأدلة التي تدينها في أعمال نهب ونصب، ونحن بصدد إحالة البقية إلى الأجهزة القضائية بعد استكمال جمع الحيثيات المطلوبة.

غياب الضبط

ويعترف مدير الرقابة والتفتيش بأراضي الحديدة ان المكتب يعجز عن تأدية دوره بشكل كامل بسبب كثرة المشاكل والخلافات على الأراضي التي اصابت نشاط المكتب بشبه شلل وإعاقة حتى لجان الشق والتخطيط عن استكمال أعمالها.

ويرى أحد المواطنين- الذي التقيناه بمكتب الأراضي- ان تساهل بعض موظفي المكتب هو ما أسهم في تمادي البعض واعتدائهم على أملاك الغير، وان هذا التساهل وعدم وجود الضبط القوي لكل من يعتدي على أرض غيره دون وجه حق فتح شهية الكثير للاستيلاء على الأراضي أياً كان مالكها ومن كان الأقوى ستكون الأرض من نصيبه.

مدينة «البسط»

● ولا يتفق عدنان يحيى نور مع رأي سابقه فهو يعتبر قرار وقف عملية شراء الأرض أو الاستئجار من الدولة هو السبب لسعي البعض لأخذ الأرض بالقوة سواءً أكانت بقوة النفوذ أو السلاح أو المال، فطالما هو لايستطيع الشراء أو الاستئجار فما من سبيل أمامهم سوى «البسط» عليها وأخذها.

ويضيف نور: نقطة أخرى وهي كون معظم الأراضي التي بحوزة المواطنين بالحديدة بما في ذلك البنايات والمساكن التي في الشوارع الرئيسة هي كلها مملوكة للدولة وتم البسط عليها من قبل المواطنين ومرت سنين وهم فيها دون ان يتم الشراء أو الاستئجار من الدولة وهو امر اعتاده الجميع في الحديدة منذ عشرات السنين والآن يريدون أن يوقفوا البسط العشوائي دون وضع حلول أو بدائل وهو أمر يستحيل في الوقت الراهن.

تحايل على القانون!!

● استاذ القانون الدولي بجامعة الحديدة د. عبدالرقيب دماج المحامي- أكد انه بالفعل القانون يمنع بيع اراضي الدولة من قبل المواطنين الباسطين عليها حتى تلك المبنية والتي اصبحت بمثابة المملوكة لهم من شخص لآخر هي تحايل على القانون فلا توجد وثيقة بيع وشراء وإنما يذكر فيها أن فلاناً تنازل لفلان عن بيته أو أرضه مقابل كذا من المال ولا يستطيع أحد أن يكاتب وثيقة بيع إلاّ من يملكون وثائق الملكية الرسمية المسماة (عقود بلدي).

مناشدة للرئيس

● أما علي بن علي البغوي- شيخ قبيلة البغاوية الفخري فبدى وكأنه يغرد خارج السرب وهو يطالب بايقاف مكتب الأراضي وإحدى الجمعيات السكنية الوهمية من التنازع على الأرض التي يقول ان لديه أحكاماً شرعية تتبين ان الأرض هي ضمن املاك قبيلة البغاوية وليست للدولة أو لأشخاص آخرين، وهذا بالفعل ما تقوله عقود واحكام شرعية منذ عهد الحكم الإمامي البائد تم اطلاعنا عليها.

ويناشد الشيخ البغوي فخامة رئيس الجمهورية- حفظه الله- التدخل لإنهاء محنة قبيلة البغاوية وإيقاف عملية الاعتداء على أملاكهم سواء من الدولة أو الأشخاص وانصافهم. مبدياً استعداده المثول أمام أية جهة قضائية للحسم في ملكية الأرض مشترطاً ايقاف أي استحداثات فيها إلى حين يقول القضاء كلمته.

وحتى نكون منصفين فكان لابد أن نأخذ وجهة نظر الطرف الآخر حيث التقيت مدير جمعية الأمل السكنية وهي بالمناسبة واحدة من التي احيلت للقضاء وسألته عن صحة ما اثير عنهم.

فأجاب قائلاً: أولاً نحن لسنا جمعية سكنية كما تقول وإنما مكتب عقاري نقوم ببيع وشراء الأراضي ... و.... .

قاطعته: ولكن المعروف ان مكاتب العقارات لاتبيع أو تشتري وإنما تقوم بدور الوسيط بين المشتري والبائع أو المستأجر والمالك.

رد قائلاً: نحن مكتب عقاري ولدينا مشروع استثماري سكني نعمل على انشائه إلى جانب أنشطة المكتب الأخرى التي ذكرتها ونحن نعمل بصورة قانونية، وكل أعمالنا سليمة، فالأرض موجودة ولدينا ما يثبت ملكيتها ومشروعنا قائم واطمئن الأخوة المواطنين الذين اشتركوا معنا بانه ليس صحيحاً انه تم النصب عليهم وللعلم أحب ان أوضح انه خلال مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار الذي أقيم مؤخراً تم الإعلان عن مشروعنا السكني هذا كأحد المشاريع الخاصة المهمة التي ينفذها المستثمرين المحليين من أجل الاسهام في تنمية وبناء الوطن.

● وعن القضية المرفوعة ضدهم من قبل مكتب الأراضي قال: لا أعلم عن ذلك شيئاً إلاّ منك الآن فنحن لم يصلنا أي ا ستدعاء رسمي من أية جهة كانت وفي حالة حدوث ذلك فنحن على أتم الاستعداد الى احتكام للقانون ولانخاف من ذلك أبداً لأننا نثق من صحة وقانونية ومصداقية ما نقوم به.

لا اضرار بشرية

النار تأكل حراج العولقي!

عركته الجحيم في ظهر أحمر ولم تدع منه سوى ركامٍ وأدخنه..

الزمان: الساعة تقترب من الواحدة ظهراً بتوقيت صنعاء..

المكان: سوق حراج العولقي الواقع في شارع تعز جولة ٤٥ في العاصمة صنعاء أحد المداخل جنوب شرقية لأمانة العاصمة..

■ فاروق ثابت - تصوير / زرياب الغابري

غادروا محلاتهم وهم لايعلمون أنها ستغادرهم إلى كارثة مشئومة.. ربما لحسن الحظ أن جميعهم كانوا خارج السوق خرجوا منه متفرقين كعادتهم لتناول طعام الغداء في وقت الظهر، الأمر الذي لم يدع للحادثة حظاً لأن تلحق ولو بأحد منهم أصابة أو تحقق أضراراً بشرية.. عدا ماهو مادي بعشرات الملايين.

فرق الأطفاء هرعت على الفور من تلقي البلاغ بحادثة حريق السوق غير أن وجود السوق بشكل عشوائي حيث لاتوجد ممرات وتجمهر المواطنين عند مكان الحريق بشكل كبير كان عائقاً كبيراً أمام فرق الاطفاء التابعة للدفاع المدني والتي قدمت بعربة واحدة ثم اثنتين حتى وصلت عربات الاطفاء إلى أربع محاولاتها الكبيرة والسريعة في أن لم تجد في تخليص ولو بعض السوق الذي التهمته ألسنة النيران في ساعات ولأسباب تعود إلى احتواء السوق لمواد بيتروكيماوية مكونة للمفروشات وبعض الأدوات المنزلية والكهربائية المستعملة الموجودة في بعض المحلات فضلاً عن مولدات الكهرباء المتواجدة بكثرة.. أيضاً الأخشاب وغرف النوم المستعملة إلى جانب أن السقف الخاص بالسوق الواقع على أرضية محاطة بالمباني والسكان تقدر مساحتها بحوالي (٢٠٠٠) متر مربع تقريباً.. السقف المكون من الصفيح المثبت على أعمدة خشبية عاملاً لزيادة الحرارة في وقت الظهيرة الأمر الذي زاد من حدة الحريق الذي دام لأربع ساعات.. ومع ذلك فقد استطاعت وحدات الاطفاء من اخماد الحريق قبل انتقاله إلى المنازل والعمارات السكنية والفنادق والمطاعم المجاورة للسوق والتي يكتظ بها الحي..

حطام وبقايا محترقة وزجاج مبعثر وسواد طافح بالأسى كان باستقبالنا لدى دخولنا السوق الذي تحول في غضون ساعات إلى محرقة في عزّ الظهر..

الكل فقد أمله باستثناء الحاج عبده فرحان وهو صاحب أدوات كهربائية وجدناه يفتش بين بقايا الرماد والأجزاء المحترقة عن شيء ربما كتب له البقاء ليبيعه ببسير من المال أو يصلح ما تلف منه حتى يعينه بقضاء حاجة..

قال: «كنت بالبيت بالظهر ودعوا لنا أنه به حريق وجئنا وما حصلنا إلاّ النار تطلع وقد احرقت كل شيء».

مضيفاً: «كل شيء راح وخسارتي تزيد عن ثلاثة ملايين ريال».

حتى الألمنيوم لم يسلم

● وليد مفتاح وهو صاحب محل ألمنيوم وأجهزة كهربائية وقطع غيار وأدوات منزلية شكا بمرارة خسارته وحجم الأضرار الناتجة بمحلاته والتي لم يبق منها سوى أطلال..

«الحريق أندلع حوالي الساعة الواحدة ظهراً،، وكنا بالمطعم اتناول الغداء، واستمر الحريق من الواحدة إلى الرابعة عصراً مع الإشارة إلى أنه بدأ من ركن الحراج من جهة النجار».

ويؤكد مفتاح: «خسارتي تقدر بنحو ٢,٥ مليون ريال».

احترقت المفروشات

● ضيف الله القاضي وهو صاحب مفروشات وجدناه أيضاً يحدق في بقايا السوق المحترق الذي له منه نصيب في قدر الظهيرة الأحمر ليقول: خسارتي تزيد عن خمسة ملايين ريال..

ليس مساً كهربائياً

● «الخسائر تقدر بمئات الملايين تقريباً»..ذلك ما أكده النجل الأكبر لمالك سوق «حراج العولقي» قناف أحمد العولقي..

● كانت اشاعات عدة انتشرت أن الحريق الذي ترك هذا الحجم الكبير من الأضرار المادية سببه مساً كهربائياً.. غير أن نجل مالك السوق نفى ذلك بقوة ملمحاً إلى أن الحريق اندلع بفعل فاعل..

«كنا بالبيت.. ووصلنا بعد انتشار الحريق لكن انتشارها بقوة وبسرعة هائلة.. كان انتشاراً غريباً.. ومستحيل ان يكون الحريق ناتجاً عن مس كهربائي، لأن الكهرباء مفصولة عن سوق الحراج نهائياً».

● من جانبه أكد العقيد عبدالكريم البخيتي مدير الدفاع المدني بالأمانة ان النتائج النهائية للتحقيق بخصوص حريق الحراج ستعلن خلال الساعات القليلة القادمة.. وقال: «لانستطيع النفي أو التأكيد حالياً».

العقيد البخيتي وهو رئيس اللجنة المشكلة للتحقيق في الحادث على الفور من وقوعه- والمكونة من الدفاع المدني والمعمل الجنائي التابع لإدارة المباحث الجنائية بأمانة العاصمة وأمن الأمانة- استبعد في تصريحات أولية ان يكون الماس الكهربائي وراء وقوع الحريق.

متوقعاً ان يكون الاهمال في إحدى محلات المفروشات الأسفنجية والذي ترافق معه وجود مواد مشتعلة أو سريعة الاشتعال كان وراء الحريق..

وأشار البخيتي إلى أن حارس السوق أفاد أثناء التحقيقات التي أجريت معه أنه قام بإطفاء السوق بالكامل وقت الظهيرة وهو الأمر الذي جعل المعنيين يستبعدون ان الماس الكهربائي وراء حادثة الحريق وخاصة أنه نشب في الوقت الذي كان جميع العاملين وأصحاب المحلات خارج السوق لتناول طعام الغداء.

وأرجع البخيتي توسع الحريق في تلك المحلات إلى عدم وجود وسائل الأمن والسلامة وكذا عدم وجود شبكة مياه تساهم في عملية الاطفاء هناك بالإضافة إلى وجود مواد قابلة للاشتعال، وأخرى سريعة الاشتعال كالمفروشات الأسفنجية والأخشاب والأثاث المنزلي.